

ملخص كافة الحسابات

دولار أميركي	ايرة لبنانية	
2.423.253.465	3.653.054.598.892	هبات
24.861.831	37.479.209.889	سلف موازنة
9.941.549.549	14.986.885.945.678	سلف خزينة
7.358.260.735	11.092.578.057.575	قيد مؤقت للنفقات
17.571.659	26.489.276.625	قيد مؤقت للواردات
8.479.603	12.783.001.410	حسابات البنوك
2.431.639	3.665.695.221	حساب الصندوق
3.072.032.408	4.631.088.854.366	حساب سندات الخزينة
3.873.789.573	5.839.737.781.795	حسابات القروض
614.011.036	925.621.637.270	حسابات التسوية الأخرى
		حساب الحوالات
		حساب الأموال المودعة والبلديات والرديات
		حساب الأمانات
27.336.241.498		المجموع

1- حساب الهبات

بلغت قيمة الهبات غير المسجلة بين عامي 1997 و 2010 حوالي 3.653.054.598.892 ل.ل. ما يعادل 2.423.253.465 دولار أميركي ناتجة عن عدم تسجيل 92% من مراسيم الهبات الصادرة خلافاً لأحكام المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية: المخاطر الناتجة عن هذا الأمر تكمن في عدم تضمين البيانات المالية (وبالتالي عدم إعلام المجلس النيابي) عن قيمة الإيرادات المتأتية من الهبات من جهة وكيف تم التصرف بها من جهة أخرى.

قيمة الهبات غير المسجلة للأعوام 2010/1997

العملة	عدد المراسيم غير المسجلة	قيمة المراسيم غير المسجلة	\$	ما يعادل بالليرة اللبنانية بتاريخ 2018/5/31
دولار أميركي	127	1.767.036.995	1.767.036.995	2.663.808.270.490
دينار كويتي	9	12.100.000	40.040.110	60.360.466.825
كراون سويدي	4	11.345.000	1.285.389	1.937.723.164
ليرة لبنانية	17	1.790.320.284	1.187.608,81	1.790.320.284
يوان	9	135.000.000	21.060.000	31.747.950.000
يورو	92	500.036.957	584.793.222	881.575.781.558
فرنك سويسري	1	38.720	39.166	59.041.660
جنبه استرليني	1	207.691	275.768	415.706.718
ين ياباني	3	145.500.000	1.338.600	2.017.939.500
دينار إسلامي	1	200.000	291.219,73	439.466.000
ريال برازيلي	1	153.300	41.192	62.096.503
مارك ألماني	2	5.800.000	5.800.000	8.743.500.000
فرنك فرنسي	2	7.500.000	63.905,93	96.338.190
ECU	1	30.000	-	-
المجموع			2.423.253.465	3.653.054.598.892

إن سعر صرف الدينار الإسلامي مقابل \$ هو متوسط سعر صرف عام 2018 تم احتساب سعر صرف كل من المارك الألماني والفرنك الفرنسي بتاريخ 20005/12/30

2- حساب سلف الموازنة

بلغت قيمة سلف الموازنة غير المسددة بين عامي 1997 و 2014 قيمة 37.479.209.889 ل.ل. ما يعادل 24.861.831 دولار أميركي ناتجة عن عدم تطبيق أحكام المادة 110 من قانون المحاسبة العمومية. المخاطر تكمن:

- في عدم إعادة الأموال غير المصروفة إلى الخزينة.
- في عدم تضمين البيانات المالية (وبالتالي إعلام المجلس النيابي) الإنفاق المصروف من قبل القيم على السلفة كونه لم يؤمن المستندات الثبوتية المطلوبة.
- عدم قدرة وزارة المالية حينها على إعداد لوائح أسمية تسمح بمطالبة القيمين على السلف برد المبالغ المتوجبة عليهم إلى الخزينة.

3- حساب سلف الخزينة

بلغت قيمة سلف الخزينة غير المسددة بين عامي 1993 و 2017 قيمة 14.986.885.945.678 ل.ل. ما يعادل 9.941.549.549 دولار أميركي ناتجة عن عدم تطبيق المواد من 203 إلى 213 من قانون المحاسبة العمومية. المخاطر تكمن:

- في منح إدارات عامة سلف خزينة خلافاً للقانون، ما أدى إلى عدم إظهار الحجم الفعلي للعجز (وبالتالي عدم إعلام المجلس النيابي بهذا الإنفاق).
- في منح مؤسسات عامة وبلديات سلف خزينة طويلة الأجل (كونها لم تسدد لغاية تاريخه) خلافاً للقانون لاسيما المادة 204 من قانون المحاسبة العمومية، ما أدى إلى عدم استعادة الخزينة لهذه الأموال لغاية تاريخه.
- عدم قدرة وزارة المالية حينها على إعداد لوائح أسمية تسمح بمطالبة الجهات المختلفة برد المبالغ المتوجبة عليهم إلى الخزينة.

14.986.885.945.678	مجموع السلف
8.916.148.082.572	منها سلف إدارات عامة
3.185.124.824.242	منها سلف للمؤسسات العامة وبلديات
2.885.613.038.864	منها سلف كهرباء

4- حساب القيد المؤقت للنفقات

بلغت قيمة المبالغ العالقة في حساب القيد المؤقت للنفقات 11.092.578.057.575 ل.ل. ما يعادل 7.358.260.735 دولار أميركي:

- 93% منها تعود إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة إجمالية تبلغ 10.271.027.703.561 ل.ل.
- 3% تمثل دعم الدولة للفوائد الممنوحة من قبل المصارف لغايات إنمائية.
- 2% تمثل فوائد على سندات خزينة.

إن المخاطر التي تكمن في هذا الحساب مردها إلى أنها مبالغ تم دفعها بغير الطريقتين اللتين سمح بهما قانون المحاسبة العمومية أي اعتمادات في الموازنة أو سلف خزينة. والأخطر هو انعكاسه

المباشر على البيانات المالية للدولة اللبنانية إذ يعكس إنفاقاً فعلياً لن يظهر في قطع الحساب ما يعني فعلياً تخفيض قيمة العجز والتأثير مباشرة على شفافية أرقام البيانات المالية.

5- حساب القيد المؤقت للواردات

- بلغت قيمة المبالغ العالقة في حساب القيد المؤقت للواردات 26.489.276.625 ل.ل. أي ما يعادل 17.571.659 دولار أميركي.
- إن المخاطر التي تكمن في هذا الحساب مردها إلى الانعكاس المباشر على البيانات المالية للدولة اللبنانية إذ أنها إيرادات فعلية لم تظهر في قطع الحساب ما يعني التأثير مباشرة على شفافية أرقام البيانات المالية.

6- حسابات البنوك

- بلغت قيمة سند قيد التسوية الذي أجري على حساب البنوك عام 2000 والذي صحح بنتيجة عملية التدقيق 12.783.001.410 ل.ل. ما يعادل 8.479.603 دولار أميركي.
- إن السبب المباشر لوجود هذا المبلغ العالق هو عدم وجود مطابقات مصرفية التي هي من بديهيات العمل المحاسبي.

7- حساب الصندوق

- بلغت قيمة سند قيد التسوية الذي أجري على حساب الصندوق عام 2000 والذي صحح بنتيجة عملية التدقيق 3.665.695.221 ل.ل. ما يعادل 2.431.639 دولار أميركي.
- كما أن غياب ملاحقة تحصيل الشيكات وعدم وجود آلية واضحة للشيكات المرتجعة أدى إلى وجود شيكات غير محصلة منذ عام 2005 بقيمة 639.525.000 ل.ل. وشيكات مرتجعة سجلت قيمتها مرتين ما أدى إلى تضخيم حساب الودائع الخاص بوزارة الشؤون الاجتماعية بقيمة 765.470.000 ل.ل.

8- حسابات سندات الخزينة

- بلغ حجم الإنفاق الذي لم تخصص له اعتمادات ولم يظهر في قطوعات الحساب والممول من سندات خزينة خاصة للمتعهدين والاستثمارات (مجلس الإنماء والإعمار) والمستشفيات 1.340.084.316.038 ل.ل.
- يبلغ حجم إصدار حوالات لاستدراك فوائد ومصاريف بأقل من المبالغ المدفوعة فعلياً بقيمة 1.879.692.850.081 ل.ل. في بعض السنوات وحجم إصدار حوالات بأكثر من المبالغ المدفوعة فعلياً بقيمة 1.329.646.874.459 ل.ل. في سنوات أخرى، ما له من انعكاس مباشر على نتيجة قطوعات الحسابات المالية خلال أعوام 2010/1997 وبالتالي إظهار حجم العجز الفعلي لسنة مالية معينة.
- تحديد حجم العمولات المصرفية الناتجة عن إصدار سندات خزينة والتي لم يصدر حوالات لها بقيمة 81.664.813.788 ل.ل. وبالتالي لم تضمن قطوعات الحسابات خلال أعوام 2010/1997.

9- حسابات القروض

- بلغ حجم الإنفاق لذي لم تخصص له اعتمادات ولم يظهر في قطوعات الحساب والممول من قروض بقيمة إجمالية 5.583.740.673.558 ل.ل. مقسمة بين:
 - أ- قروض بيد الوزارات بقيمة إجمالية 2.189.478.461.604 ل.ل.
 - ب- قروض بيد مجلس الإنماء والإعمار بقيمة 3.394.262.211.953 ل.ل.
- بلغ حجم فروقات الصرف التي لم تصدر حوالات لها بقيمة 255.997.108.237 ل.ل. وبالتالي لم تضمن قطوعات الحسابات خلال أعوام 2010/1997.

10- الحسابات الأخرى

- إن مجرد استحداث هذه الحسابات يشكل أحد المخاطر إذ يعكس عدم قدرة وزارة المالية على إجراء عملية التدقيق في حينه، إذ استحدثت هذه الحسابات وأودعت فيها كافة المبالغ التي لم تعرف ماهيتها والتي بلغت قيمتها (مدين ودائن) حوالي 925.621.637.270 ل.ل. أي ما يعادل 614.011.036 دولار أميركي.

11- حساب الحوالات

تكمن المخاطر في هذا الحساب بالتالي:

- الحوالات المزورة.
- الحوالات المدفوعة مرتين.
- الحوالات المدفوعة بالرغم من مرور الزمن عليها.
- المبالغ المدفوعة قبل صدور حوالاتها.

12- حسابات الأموال المودعة والبلديات والرديات

تكمن مخاطر هذه الحسابات بالتداخل الكبير في ما بينها ما يؤدي إلى دفع مبالغ لغير مستحقيها وحجبها عن مستحقيها. مرد هذا الأمر إلى عدم إجراء مطابقات دورية مع الغير.

13- حسابات الأمانات

الخطر الأبرز في هذا الحساب هو بعدم إعداد وزارة المالية للوائح إسمية مطابقة مع إجمالي الحساب ما يسمح بدفع الأمانة أكثر من مرة. كما أن عدم تطبيق مرور الزمن العشري يؤدي إلى خسارة الخزينة مبالغ هامة.